PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**21-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**After 20% price increase decision: Drugs have disappeare from pharmacies**
PAGE:	**17**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Riham Abdel Hameed-Noura Mamdouh**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

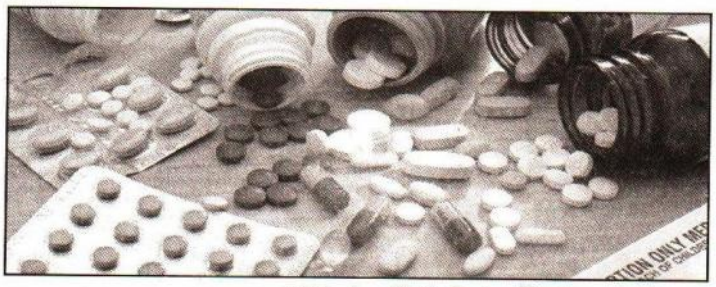

اختفت معظم الادوية من الصيدليات بعد قرار زيادة أسعارها بنسبة ٢٠٪ حيث قام الصيادلة بإخفائها للبيع بالزيادة وقد اعرب المواطنون عن غضبهم من رفع الأسعار خاصة وانها ادوية تخص الأمراض المزمنة كالسكر والقلب والضغط وقد تباينت آراء الصيادلة والخبراء حول القرار الذى راه البعض انه يحول الدواء إلى بورصة.

بعد قرار زيادتها ٢٠٪

الأدوية اختفت من الصيدليات

المرضى : عبء جديد علينا

د. عمرو توفيق

د. عماد العزازى

د. عادل عبدالمقصود

الصيادلة : المافيا حولت الدواء «لبورصة»

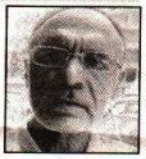

محمود احمد

عبداللطيف غنيم

د. اسلام المنشاوى

المسئولون : يحل أزمة نقص الأدوية

في البداية يقول عبداللطيف غنيم إنني مريض قلب ويالفعل الأدوية مرتفعة السعر في أحيان كثيرة لا اجدها فهل يعقل أن يرفع المستوردون اسعارها ولماذا لا ننظر لأصحاب المعاشات الذى يلتهم علاجهم نصف معاشهم بالأمراض المزمنة يجب أن تبقيها الدولة خارج نطاق الزيادة. ويضيف محمود احمد المرضى عانوا فى الفترات السابقة من نقص فى الأدوية فكان الحصول على علبة دواء أشبه «بمعجزة» وإن كانت الزيادة لتوفير الأدوية بالصيدليات فلا مانع من ذلك بدلاً من اللجوء إلى المستورد ولكن تكون هذه الزيادة معقولة فالمرضى لن يستطيعوا تحمل أعباء مالية إضافية خاصة أن مستشفيات وزارة الصحة لا تقدم علاجاً ويلجأ الكثير إلى الصيدليات الخارجية هروباً من الام المرض.

ويضيف الدكتور عمرو توفيق - صيدلى بالشركة المصرية لتجارة الأدوية أن هناك أدوية رخيصة جداً مقارنة بسعر تكلفتها وهناك مصانع كثيرة توقفت خطوط انتاجها بسبب الخسائر، وإذا زادت هذه الأصناف زيادة طفيفة وتواجدت افضل من نقصها فى الصيدليات خاصة أن الزيادة ٢٠٪ للأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيهاً فقط.

وحدثنا الدكتور اسلام المنشاوى - صيدلى عن توقيت القرار متسائلاً لماذا الآن هذا القرار؟ ولماذا التسرع فى اصداره قبل تطبيقه؟ قائلاً إنه من المفترض ان وزارة الصحة تصدر قراراً بالسعر الجديد ولا يعلن عنه إلا بعد صدوره ولكن ما حدث هو الاعلان عن قرار الزيادة قبل تطبيقه، مما تسبب فى حدوث مشكلة كبيرة لأن معظم الصيدليات امتنعت عن بيع الأدوية حتى تطبيق الزيادة لتحقيق أرباح وكذلك الخسائر التى تورد الصيدليات والمفروض ان قرار الزيادة تسرى على الأدوية التى يتم انتاجها بعد صدور القرار من خلال رقم التشغيلة المدونة على الدواء.

لذا فأى مواطن يجد شطباً على السعر القديم ويجد سعر جديد يمتنع عن شراء الدواء ويبلغ التفتيش الصيدلى بوزارة الصحة وحماية المستهلك.

ويكمل المنشاوى قائلاً إن المستوردين يقولون إن القرار لصالح المريض للقضاء على ظاهرة نقص الأدوية.

الحقيقة أن الكثير من المصانع أوقفت خطوط انتاج الأدوية التى يدعون أنها تحقق خسارة، وهذا غير صحيح قائلاً إن هناك ما يسمى بشروط التسجيل الخاصة بكل مستحضر دوائى ينص على انه لو توقف المصنع عن الانتاج ٦ شهور بسحب الترخيص، ولكن هذا لم يحدث مع أى شركة لأن هناك أدوية ناقصة منذ أكثر من عشر سنوات ولم تسحب الرخص الخاصة بها حتى الآن وما يحدث هو تلاعب بالقانون يمارسه أصحاب الشركات فمثلاً يقدم صاحب الترخيص فاتورة «مضروبة» لوزارة الصحة تفيد ارتفاع سعر المادة الخام ليقدم التماس لتأجيل مدة الانتاج لحين توفير المادة الخام بسعر اقل أو حتى رفع سعر المستحضر، أو أن يدعى وجود صيانة بالمصنع الخاص به، وتعهد أصحاب الشركات بعد قرار الزيادة بعدم حدوث نقص فى الدواء لذا يجب تعديل القوانين بتوقيع عقوبات مالية عن الشركات التى ستمتنع عن توفير الدواء اضافة إلى سحب الترخيص.

ويشرح لنا المنشاوى خرافة شماعة الدولار التى يعلق عليها أصحاب شركات أدوية صحة نقص الأدوية قائلاً: إن الدولار لا يستخدم إلا فى استيراد المادة الخام بالمقارنة بتكاليف الصناعة والتعبئة والتغليف والدعاية. والمادة الخام سعرها يقل ولا يزيد لأنها دائماً فى تغير وتحديث وأى دواء جديد يظهر يخفض من سعر الدواء القديم وأكبر مثال على ذلك عقار «السوفالدى» الذى كان سعره ٩ الاف جنيه وصل سعره إلى ٩٠٠ جنيه بسبب ظهور أدوية جديدة فعالة أكثر منه ولكن هذا لم يحدث إلا مع السوفالدى لأنه يواجه تركيزاً من الدولة وبرقابة فالمفترض أن تقل اسعار الأدوية لا تزيد مثلما حدث فى السعودية والأردن والمغرب التى خفضت أسعار الأدوية بسبب انخفاض التكلفة ولكن ما حدث منا مغايراً لذلك بسبب تلاعب مافيا الأدوية بالدواء التى تحوله لبورصة وخلق سوق سوداء للدواء.

ويشير الدكتور عادل عبدالمقصود رئيس شعبة الصيادلة بالغرفة التجارية ان قرار الزيادة يسرى على الأدوية المصرية التى لا يزيد سعرها على ٣٠ جنيهاً ٢٠٪ هو قرار صائب وجاء متأخراً والسبب فى رفع وزيادة سعر هذه الفئة من الأدوية هو الزيادة المستمرة فى الأسعار التى تواجه شركات الأدوية فتكلفة الأدوية تفوق سعرها مما أدى لاقبال شركات الأدوية عدة مرات بتقديم طلبات للوزير برفع سعر الأدوية تماشياً مع التكلفة الفعلية للدواء وارتفاع أسعار السوق والتضخم الذى يصيب الأسعار.

فقد توقفت عدة شركات عن الانتاج بسبب هذا التضخم فى الأسعار وزيادة التكلفة عن سعر المنتج وزيادة سعر الخامات وشعور الشركات بالخسارة الفعلية فى انتاجها للدواء ويتوقف بعضها فقد تقدمت الشركات بطلبات للوزارة لمراعاة أزمتها وضرورة زيادة سعر الدواء وصدر القرار بعد دراسة خاصة أن توقف الشركات دفعنا للاستيراد وهذا سيؤدى إلى مضاعفة السعر فى ظل ارتفاع سعر الدولار ومراعاة لسعر الدواء فأدوية السرطان ومشتقات الدم يتحكم فيها سعر العملة والدولار لأنها مستوردة لا تدخل فيها.

ويرى الدكتور عماد العزازى أستاذ الحوكمة وخبير الممارسة المهنية الصحية ان هذا القرار خاطئ لأن الرعاية الصحية منظومة متكاملة لذا لا يمكن فيها اصدار قرارات لفرع منها دون الآخر ولا يمكن الإصلاح فيها بقرارات تنسى الشركات فقط دون النظر للصيادلة والأطباء والموزعين والمرضى والتأمين لابد أن يشمل القرار جميع قطاعات المنظومة.

ففى الخارج عند اصلاح قطاع معين ينظر فيه لجميع أطراف المنظومة فقطاع الصحة يحصر عشوائى ورفع سعر الدواء ٢٠٪ تخبط وشركات الأدوية هى أقدر طرف يستطيع الوصول لقرار من خلال الوزير وسهولة الوصول له عكس المريض.

فالمريض هو امانة فى يد الطبيب وطبيعى أن رفع سعر الدواء سيلحقه رفع سعر الكشف الطبى لدى الطبيب وبالطبع هذا القرار سيؤثر على منظومة التأمين الصحى.

ريهام عبدالحميد - نورا ممدوح